

الاضداد وجود الظهور لغايرة العدم وجود سببه اثر والشروط ما يلزم
عنه عدم العدم والبلوغ من وجوده وجود ولا عزم لا يتكفي
في التحول وجود ان تكون الشرط في اللغز هو اللغز منه ومنه الشرط
المتضمنه ابعلا منها وفي الاصطلاح معناه ما اذا هو يتفهم الشرط عطف
وشرط عا حيا وشرط شرعي قهت الشرط العطف الحيوة للادراك
فانه يلزم من عدم الحيوان عدم الادراك ولا يلزم من وجود الحيوة وجود الادراك
دراك ولا عده لانه قد توجد الحيوة وتكون معطاة غيبية نوم او غيبه او
جنون صغلا يدرك الحي مع هذه المعينات فتبين املا ومثلا الشرط
العادي التفتيح في الرجح للولادة فانه يلزم من بقي التفتيح في الرجح في الرجح
دة ولا يلزم من وجود التفتيح في الرجح وجود الاما التوالفة والتقدمها
لانها بعد ان توجد في الرجح قد يكون العتاق مضطربا لا ومنه
الشرط المنصرف عن الظهور بصفة الصلاة وقاب الحول وجود الركوة في الحول
والاشتمية مثلا فانه يلزم من بقي الظهور في العترة على تفصيلها عده تحت
الصلاة والبلوغ والبلوغ من حصول الظهور في الصلاة ولا عده مكان
بمساعدة قد حصول الشهادة باختلاف الركوة من ارتكابها وفوق ذلك وكذا
يلزم من عتق تمام الحول عدم وجود الركوة في العترة والعطفية والبلوغ من
حصول تمام الحول وجود الركوة فيهما لتوفيقه على سبب وهو ملكه الخضاب
ملكها املا وزيادة عتق السباع في العاشية ان حرت العادة في سبب
وتفهم مانع العترة في العترة وتبع مانع الرجح والتكفي فيهم وفوقنا
لذا تدرج الجملة للشرط وهو قولنا والبلوغ من وجوده وجود والسنة لقائه

لان وجود الشرط هو الذي يتبع فيه ان يتفهم وجوده مانع بلوغ عده
المشروط حينئذ لا يراى انظر الى ذلك الشرط بل انظر الى مانع وقديس
وجوده وجود السبب وتبع المانع الذي هو الذي يلزم حينئذ من وجوده
وجوده وجود المشروط كما لو عتق تعلم الحول وجود السبب وهو ملكه الضباب
ملكا املا وتبع المانع الذي هو الذي يلزم من وجود تمام الحول وهو تمام
الركوة لا ان يتبع انظر الى ذلك الشرط الذي هو تمام الحول وانها وجبت بسبب
ما تدرج من وجود سبب الركوة وتبع مانعها وتبع تمام الحول وجود المانع
الذي هو الذي يلزم من عدم الركوة لان ليس بالشرط ان يلزم عده منها بل بالشرط ان
المانع الذي هو الذي يلزم من عدم الركوة وهو قولنا ما يلزم من عدمه العدم
يعتقها لان الشرط على حاله فيجب ان يذات الشرط الا وهو ان يذات للبلوغ
من عدم الشرط عدم التمشرك املا حية عده ما مر ان يتفهم ذلك بل ياتل
وبلغ تعال التوفيق والمانع ما يلزم من وجوده العترة في التوفيق
عدمه وجوده عدم لانه في الشرط وجود العترة المانع من
الشرط على ضرب من احدى ان يتفهم منها وان لا يسبب الشرط في العترة
منه فاجابة التفتيح له في نفسه حث (الاول والاني في ركوة العترة في العترة
من وجودها فاجابة لسببها الذي هو الملك الغامض للفصل ومثله الرجح وان
كل واحد من الذي والره مانع من كمال التفرج في العترة ولم يتفهم عتق العترة
انظر العترة هو كحضره وجود الركوة في كمالها فالعلم الصلاة والسلام
خذويه من اغنيهاهم ورد بها على غيرهم ومثله ان التفتيح فيهم مثلها بالذ
لغسيمة التي تحت الصلاة فانه مانع من تحتها الامنا وان لا يسببها من دخول